

دور المجتمع المدني في تفعيل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة

The role of civil society to activate the social indicators of local sustainable development

جلول دليلة

طالبة دكتوراه علوم (علم النفس)

djellouldalila2019@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/06	تاريخ القبول: 2020/12/25	تاريخ النشر: جويلية 2022
<p>المخلص:</p> <p>يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة، ووفقا لهذه الأهداف تركز الدولة الجزائرية على تطوير الجمعيات ومختلف أطراف المجتمع المدني في مواكبة وتيرة التنمية لأنها ذات صلة وطيدة بالحياة اليومية للمواطنين، وقد جاءت القوانين ورقمنة قطاع وزارة الداخلية كاستجابة وآلية في ذات الوقت لتسريع وتسهيل الدور المنوط بها ضمن إطار قانوني يضمن لها الممارسة بشفافية ونزاهة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية المستدامة، المساواة الاجتماعية، الصحة، التعليم.</p> <p>Abstract:</p> <p>The role of civil society in the socialization of individuals to realize the sustainable development is so important. But, the essential mechanisms to activate the social indicators are linked to the political system, and the legal borders of practice and execution of its aims. According to many experiences of some civil societies in Algeria there are a lot of difficulties because of the corruption. The paper presents some solutions and suggestions.</p> <p>Key words: the civil society, the sustainable development, the social equality, the health, the education.</p>		

مقدمة:

تتشترك مختلف فواعل المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية عبر الوسائل المتاحة لها إعلاميا وتكوينيا، عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة التي تحتضن الفعل التوعوي والتحسيسية لإقرار صفة المواطنة على سلوكيات الأفراد. ولا تتأتى توجيهات السلوك الفردي دون وجود أهداف رسالية مستمدة من القانون الأساسي المنشء لها والذي يركز إلى مبادئ التنمية المستدامة، غير أن الإشكالية المرتكزة إلى البعد الاجتماعي لهذه الأخيرة يتضمنه التساؤل التالي:

كيف يمكن للمجتمع المدني تفعيل الأبعاد الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة ومكافحة الفساد الذي قد يتخللها؟

وتنص الفرضية أنه: كلما ابتعد المجتمع المدني في ممارساته عن أهداف النظام السياسي كلما كانت أدواره أكثر فعالية وأثر إيجابي.

وتتم معالجتها بانتهاج المنهج الوصفي والاستنباطي باستقراء لواقع المجتمع المدني ووصفه بالتحليل لاستخلاص الصعوبات والمقترحات والآفاق لتجاوزها.

تركز الورقة البحثية على معالجة الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية المحلية المستدامة وفقا لأبعادها الاجتماعية الأساسية، وما هي الحلول المقترحة للتصدي للفساد الذي يتخللها، من خلال المحاور التالية:

أولاً- المقاربة المفاهيمية: التنمية المستدامة، المجتمع المدني.

ثانياً- تحليل واقع المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة (التعليم، المساواة الاجتماعية، الصحة).

ثالثاً- المقاربة العملية: الصلاحيات التنموية للمجتمع المدني في الجزائر.

أولاً- المقاربة المفاهيمية: التنمية المستدامة، المجتمع المدني.

إن الولوج إلى العلاقة الوظيفية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة تسترعي توضيح المفاهيم وضبطها، وتبيان مرتكزاتها.

1- المجتمع المدني:

1-1- التعريف: عرف في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 على أنه " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي والوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية¹.

1-2- مكونات المجتمع المدني في الجزائر: هناك من يصنفها إلى فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، وهذا بحسب القانون المنشئ لها ولكنها تبقى مجرد تصنيفات، بحيث تتمثل أهم مؤسسات أو مكونات المجتمع المدني بالجزائر في ما يلي:

1- الأحزاب السياسية: تشكيلات سياسية متعددة بفعل التعددية الحزبية المقررة سنة 1989، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث تيارات أساسية: التيار العلماني، والتيار الديني، والتيار الوطني، بحيث يفرض كل تيار توجهه الأيديولوجي، وفي ظل الأزمة وإلغاء المسار الانتخابي لأولى انتخابات ديمقراطية بالجزائر سنة 1991، ونجح فيها التيار الإسلامي، فرضت الدولة قانون الطوارئ وتغير تصنيف الأحزاب ضمن هذا المسار بناء على موافقها من السلطة إلى: أحزاب السلطة، وأحزاب موالية للسلطة، وأحزاب معارضة للسلطة.

2- النقابات المهنية والعمالية: على الرغم من تعدد النقابات العمالية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة.

¹ متروك الفالح (2002)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، الطبعة 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 18-19.

3- الجمعيات والمنظمات الأهلية: من أبرز المنظمات الأهلية في الجزائر ، منظمة حقوق الإنسان، المنظمات الطلابية، المنظمات النسائية، منظمات الأسرة الثورية، المنظمات الشبانية، الجمعيات والمنظمات المحلية.

4- المنظمات غير الحكومية: ويدخل ضمنها الزوايا والطرق الصوفية وكل ما يخرج عن نطاق التصنيفات الثلاث السابقة، تجدر الإشارة أن للزوايا أثر في المشهد السياسي وبالتالي في عملية التنمية الشاملة¹.

2- التنمية المستدامة:

2-1- التعريف: عرفته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987 بأنه: تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

2-2- مبادئ التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ، تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل "البنك العالمي للإنشاء والتعمير" كما يلي²:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل وحدة نقدية

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم. إذ أنّ تطور البحوث العلمية في

¹ جهيدة شاوش إخوان(2015)، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص117-131.

² موسى حواسي و كلثوم البز(2011)، التنمية المستدامة من منظور إسلامي: رؤية مستقبلية، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية و التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 19 افريل 2011، ص08.

هذا المجال يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إنّ الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفع النفایات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً ومقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الإيزو وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تنمية بيئية.

المبدأ السابع: الإشراف الكامل للأفراد

تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛.
- أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولاً ممكنة على المستوى المحلي.

- أفراد المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية¹.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلاً أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإنّ الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيراً وأكثر فعالية من الطرق العلاجية، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم الضرر المخفف والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصراً فعالاً في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- تحليل واقع المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة: التعليم، المساواة الاجتماعية،

الصحة أنموذجاً.

كثيرة هي المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة، نتطرق لعض منها بالتفصيل على سبيل المثال.

1-المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن

¹ موسى حواسي و كلثوم البز، مرجع سابق، ص08.

فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة. والمساواة يمكن أن تكون مجالاً للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال. وبالرغم من التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحاً حقيقياً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في ولقياس مؤشر المساواة الاجتماعية تم تحديد مؤشرين هما:

- **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

2- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم دول العالم النامي، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة. وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليل الاضرار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي التي تقاس عن طريق المؤشرات التالية:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالة الصحية للأطفال.
- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الاطفال تحت سن خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

3- التعليم: يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة ولكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله. أما مؤشرات التعليم فهي :

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي .
- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ثالثا- المقاربة العملية: الصلاحيات التنموية للمجتمع المدني في الجزائر

1- الدور التنموي للمجتمع المدني: هناك الكثير من الأدوار التي من المفترض أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتعزيز العمل مع الحكومة والقطاع الخاص، وهذا من خلال تفعيل أدوار الشراكة في التنمية المحلية وتبني العديد من التوجهات وتقاسم الأدوار التنموية وبما يؤدي إلى إحداث حراك تنموي. فمشاركة المجتمع المدني في مشاريع واعتباره شريكاً في التخطيط والتنفيذ يعمل على تحريك منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها من خلال تبني مشاريع تعمل على إحداث تغيير في حياة المجتمع. وهناك جمعيات أصبحت شريكة على مستوى المجلس المحلي للمديرية أو المحافظة من خلال تبني مشاريع تخص الصحة، والأشغال، والرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة، ومياه الشرب، وتعليم البنات. هذا ولا ينبغي المغالاة في دور منظمات المجتمع المدني فعلى اعتباره أداة لمراقبة الدولة يكون تدخله فعالا إذا فقط كان مستوى الفساد متدنيا بما يعني وجود ديمقراطية بأداء مقبول وبيروقراطية منخفضة، هنا يمكن للمجتمع المدني التدخل من خلال حزمة إصلاحات ذات توجه مجتمعي في الأساس بالعمل التوعوي بمخاطر الفساد كما هو الشأن بقضية الغاز الصخري في الجزائر التي مكن المجتمع المدني من محاصرة الاستغلال الذي بادرت الدولة

في إدراجها ضمن المخطط الطاقوي، ورغم أن الجزائر على غرار العديد من دول العالم التي تبنت المفاهيم المتعلقة بالتنمية البيئية المستدامة إلا أنها عموماً تتصف بـ:¹

- ضعف الثقافة البيئية لدى المسؤولين والمواطنين على حد سواء.

- ارتباط مفهوم دراسة التأثير في البيئة بالنسبة لبعض المشاريع التي تصنف بان لها مخرجات خطيرة على البيئة كالنشاطات الاستخراجية والمحروقات... الخ، في حين أن هناك العديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بالعديد من الموارد البيئية الحساسة كالغابات/ مصائد الأسماك والسدود، المياه، مصادر الطاقة الأخرى، التوسع العمراني... الخ، لم يطلها التشريع بالعناية الكافية بعد.
- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة، وهي الكفيلة بتبني وتجسيد المفاهيم والتطبيقات البيئية السليمة

ولهذا قامت الجزائر في سنة 2012 بالتصديق على المجتمع المدني من خلال قانون إنشاء الجمعيات مقارنة بقانون 1990 عن طريق حظر المساعدات المالية الخارجية لأهداف تتعلق بحماية النظام وحماية الدولة، وكذا التعطيم وعدم المساس بملفات الفساد.

2- مشكلات منظمات المجتمع المدني في الجزائر: في قراءة أولية لواقع التنظيمات الاجتماعية في الجزائر تجب الإشارة إلى أن الاختلال الموجود على السياق النظري والواقعي فيما يخص التنظيمات بصورة عامة. وأولى الاختلالات هو أزمة الشرعية مستوى تأكلها في ظل التعددية السياسية المقيدة الممنوحة سواء من ناحية مبدأ التداولية المشبوهة التي تشهدها التنظيمات الاجتماعية وحتى السياسية في الجزائر، في حين تتمحور الهوية بالنسبة للمواطن الجزائري في مجموع الصفات الشخصية والإمكانات العلمية التي تسمح له بالانتماء إلى الشخصية المعنوية الجزائرية، والاندماج في النسيج الاجتماعي والانصهار تحت غطاء المواطنة الصالحة.

مع تعاضد أعداد تنظيمات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها ومسمياتها في الجزائر كانت المخرجات الباهتة للتنظيمات الاجتماعية ففي الجزائر ولعدة اعتبارات منها:

¹ قاسمي آسيا (2012)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق، تونس .

- فشل تنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الرقابي والمحاسبي.
- اتساع المشكل البنيوي والمتمثل في عدم تعبيرها عن القوى الاجتماعية الحقيقية، والإبقاء على القنوات التقليدية القائمة على غرار الأوقاف والطرفية في أطر تاريخية محددة.
- تزايد صورة التبعية المالية لتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهذا ما ينعكس على سياساتها وممارساتها وتغليب الميول الصريح أو الضمني للجدول أعمال المانح سواء كانت هيئات حكومية خاصة.
- محاولة استنساخ تجارب ومقاربات عبر- وطنية، مما يساهم في تشويه النسيج الاجتماعي الوطني، وكذا تمرير أطروحات غربية فيما يخص العديد من القضايا (المقاربة النسوية، دعم قضايا النوع الاجتماعي، حقوق الانسان..).
- المؤثرات السياسية والقانونية التي يمارسها النظام السياسية في الجزائر، حيث أن التقييد القانوني سنة 2012 للممارسات الجمعوية بحجة تنظيم أعمالها ووظائفها وفقا لتنظيم أو قانون يفند ادعاءات الجهات الرسمية للفتها مجال ممارسة الحريات الفردية والجماعية، وهي بالأساس تضع عقبات قانونية الغرض منها ترسيخ التبعية لتنظيمات المجتمع المدني للدولة وظيفيا وسلوكيا.
- إن محور جدلية علاقة الدولة والمجتمع المدني يتمثل في سياق هامش الحرية النسبية الممنوحة من طرف الدولة، لكن دون السماح لتنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الأساسي، وهو مقاومة توجهات وسياسة الدولة في سبيل ترقية متطلبات الأفراد وحماية حقوقهم، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني غير صحية وهذا يتمثل في صور السيطرة والتوجيه السياسي الذي تمارسه الدولة بمؤسساتها مع المجتمع المدني وممارسة الضغوطات وتشكيل قيود إدارية وتنظيمية، مالية وأمنية¹.
- فالمجتمع المدني طالما كان قويا وقادرا على التصدي لانحرافات الدولة بالسلطة وتوسع دائرة الفساد يمكن أن يتغلب عليها ويوجهها وفقا لمصالحه ووفقا لأجنداته المحلية والخارجية، ولذا يسمح

¹ محمد سنوسي (2018)، الديمقراطية التشاركية واقع الحوكمة المحلية في الجزائر مدخل نظري، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، ص 24، 25.

التضييق القانوني بالتحكم فيه، في حين أن الدولة مهما استشرى الفساد فيها فإنه يمكن حصر دائرته بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

- الأوضاع الداخلية والمؤسسية: يمكن إدراج أهمها فيما يتعلق بـ:

1- أهلية القيادات حيث شاخت وهرمت، ولكنها ظلت متشبثة بمواقعها وعملت على تأييد أو تخليد تلك المواقع باعتبارها مكسبا وملكا شخصيا، ورفضت أي مأسسة لهذه المنظمات من خلال تجميع الأتباع وعدم إجراء انتخابات، أو إجراءات انتخابية شكلية لتجديد الثقة وغياب وضعف الشفافية.

2- نضوب الجاهزية الفكرية لدى العديد من القيادات العاملة في الميدان.

3- الضعف الهيكلي والمؤسسي للمنظمات وضعف نظم المعلومات والاتصال والوسائل التقنية، وفي أحيان كثيرة تجرى منافسات غير شريفة بين المنظمات والأفراد الذين يتربعون على القمة وقيادات أخرى، حيث تنبت مثل الفطر الحساسيات والمشكلات التي غالبا ما يكون طابعها شخصيا وأحيانا يستعصي حلها سنوات طويلة خصوصا فقدان المودة وتكريس الأمزجة والارتياحات الشخصية على حساب عمل ومستقبل هذه المنظمات التاريخية، وفي نهاية المطاف يكتشف أنه لا وجود لمشكلة حقيقية.¹

- ضعف الجانب الرقابي في الجزائر الأمر الذي لم يسهم في تحقيق نتائج ايجابية من الناحية البيئية ولا من ناحية الاستدامة التنموية

2- دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد: تضطلع بالمجتمع المدني مجموعة مهام باعتباره شريكا أساسيا في مكافحة الفساد تفرض التوقف عند المسائل التالية:

- تطوير قدرات الحوار مع السلطة وبين مكونات المجتمع المدني فبحجم نجاح المجتمع المدني في فرض نفسه كقوة حوار وقوة اقتراح، بقدر ما تكون حظوظه في التأثير على مراكز القرار.

- التأثير على أصحاب القرار من خلال المساهمة في توجيه الرأي العام وصناعته والتفاعل مع مشكلات المواطنين.

¹ عبد الحسين شعبان، العام والخاص في إشكاليات مؤسسات المجتمع المدني العربي بين قوة الاحتجاج وقوة الاقتراح، تونس، المعهد العربي لحقوق الانسان، العدد 11، ص 165-166.

- التفاوض، إذ يعتبر دعم القدرة على التفويض تنويجا لتطور نوعي في أداء المنظمات والقدرة على استثمار أجواء الثقة ونقاط القوة والضعف والتمييز بين المهم والأهم، وتحسين توظيف الضغوط الداخلية والخارجية لتحقيق مكاسب فعلية دائمة.¹

3- الاستراتيجيات البديلة لقيام مجتمع مدني فعال ومشارك: قامت الدولة بإعادة النظر في بعض التشريعات الخاصة بصيانة وترقية الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وكذا الضوابط الحاكمة لإجراءات إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية، وهذا منذ انتخابات 12 ديسمبر 2019 بخاصة منها ما ارتبط بتسهيل الإجراءات الإدارية ورقمنة عملية تأسيس الجمعيات كأحدى مكونات المجتمع المدني، وإجلاء الكثير من الحواجز البيروقراطية كخطوة لتأطير العمل التطوعي والتوعوي للكثير من المواطنين والنخب.

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في تعزيز دور المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية بوصفها وقدرتها على العمل على زيادة تأثيره المباشر وغير المباشر على الوعي السياسي وتعبئة الثقافة التشاركية لدى المواطنين، ودفعهم إلى المشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا في إطار تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي حيث يتمثل دوره في خلق القنوات الديمقراطية وآليات العمل التنموي فيما يلي:

- تشجيع مبدأ الحوار المجتمعي والتواصل التنموي الذي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين والمؤسسات السياسية والإدارية في الجماعات المحلية.

- تفعيل الشراكة مع المنظمات أو الجمعيات الدولية والأجنبية للاستفادة من خبراتهم في مجال العمل بالديمقراطية التشاركية وتجسيد التنمية المحلية.

- التنسيق الشامل بين تنظيمات المجتمع المدني والبحث في سبل دمج قدراتها وخبراتها لصالح التنمية المحلية.

- ترقية المواطنة التشاركية ودعم جهود المواطنين من خلال تنظيم ندوات توعوية وأيام تحسيسية بضرورة الانخراط في المجتمع المدني وتشجيع العمل الجماعي.¹

¹ وثيقة الدوحة حول ورشة استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية، تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان، 2011، العدد 11، ص 191.

خاتمة:

- استقراء لواقع المجتمع المدني في الجزائر قبل وبعد انتخابات 12 ديسمبر 2019 أمكننا استنتاج النتائج التالية:
- المجتمع المدني في الجزائر لا يجب أن ينحصر فقط في نشاط الجمعيات التطوعية والخيرية، بل يجب أن يدمج الأحزاب والمنظمات غير الحكومية في أنشطة توعوية تكوينية تنشئ وتؤسس لمشروع مواطن صالح.
 - نجاح عمل المجتمع المدني لا يكون فعالا في ظل غياب مصادر موثوقة للمعلومة تتمتع بالشفافية والإعلام النزيه.
 - مكافحة الفساد البيروقراطي لا تتم بإطلاق المنصات الالكترونية للتبليغ أو فتح السجلات الولائية لتبليغ الشكاوى.
 - النشاط الفعلي لمختلف مؤسسات المجتمع المدني ميداني وضمن جميع مناطق الدولة خاصة مناطق الظل، من خلال فتح قنوات الدعم والمراقبة والمساءلة المتزامنة بكل نزاهة وشفافية كما تنص عليه معايير الحوكمة الرشيدة.
 - للمجتمع المدني دور في مكافحة الفساد لكن الضمانات والأدوات القانونية لإنفاذ استئصاله لا ترقى إلى مستوى التنفيذ، رغم وجود الترسانات القانونية والهيئات المؤسسية.
 - لذلك فإن الدراسة أثبتت صحة الفرضية المطروحة للإجابة عن إشكالية الدراسة، لأن واقع المجتمع المدني فعلا هو ترجمة لرغبات وأهداف النظام السياسي وبعيد عن الدور التنموي المنوط به أصلا.

إضافة لما سبق تفتح دراستنا آفاقا بحثية وعلمية على واقع العمل الجمعي وسبل ترقية العمل التنموي المستدام في الجزائر، وهذا انطلاقا من المؤشرات البحثية التالية:

¹ رضوان مجادي (2019)، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، ص 817-818.

أ. دليلة جلول : دور المجتمع المدني في تفعيل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة

- أثر الرقمنة الإدارية على تنامي الجمعيات النوعية في الجزائر.
- قياس مستوى الشفافية في السلوك الجمعي التوعوي والتنموي.
- قياس مؤشرات التنمية المحلية المستدامة من خلال مستويات النشاط الجمعي.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة :

- 1- إخوان جهيدة شاوش، واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 2- حواسي موسى، البز كلثوم، التنمية المستدامة من منظور إسلامي: رؤية مستقبلية، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 19 أبريل 2011، ص 08.
- 3- سنوسي محمد، الديمقراطية التشاركية واقع الحوكمة المحلية في الجزائر مدخل نظري، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، فبراير 2018، ص 24، 25.
- 4- شعبان عبد الحسين، العام والخاص في إشكاليات مؤسسات المجتمع المدني العربي بين قوة الاحتجاج وقوة الاقتراح، تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان، العدد 11، ص 165-166.
- 5- قاسمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق، باجة (تونس) 26-27 أبريل 2012.
- 6- مجادي رضوان، الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، ص 817-818، سبتمبر 2019.
- 7- وثيقة الدوحة حول ورشة استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية، تونس: المعهد العربي لحقوق الانسان، العدد 11، ص 179-200.